

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/560

11 October 1991

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الدورة السادسة والأربعون

OCT 16 1991

البند ٢٨ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايت القمريية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤ - ١ مقدمة أولا -
٢	٥ المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة ثانيا -
٢	٦ المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة ثالثا -
٥	٧ المعلومات المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية رابعا -
٧	٨ الخلاصة خامسا -

أولا - مقدمة

١ - في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١١/٤٥ بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية . وفي الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يظل على اتصال مستمر بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن هذه المسألة وأن يبذل مساعيه الحميدة في البحث عن حل سلمي لهذه المسألة قائم على التفاوض ، وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية في دورتها السادسة والأربعين .

٢ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثلين الدائمين لجزر القمر وفرنسا لدى الأمم المتحدة ، يوجه فيها انتباههما إلى محتويات القرار ١١/٤٥ ، ويدعوهما إلى تزويده بأي معلومات ذات صلة لإدراجها في تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة .

٣ - وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، يوجه فيها انتباهه إلى الفقرة ٥ من القرار ١١/٤٥ ، ويطلب منه أن يوافيه بمعلومات عن أي إجراء اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في البحث عن حل سلمي للمسألة قائم على التفاوض .

٤ - ووفقا للفقرة ٦ من القرار ١١/٤٥ ، يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة ، استنادا إلى الردود الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة ، والبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الأفريقية .

ثانيا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة

لفرنسا لدى الأمم المتحدة

٥ - في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وجهت البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة مذكرة شفوية إلى الأمين العام ، فيما يلي نصها :

"منذ اعتماد القانون رقم ٧٦-١٣ المؤرخ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، أصبح لجزيرة مايوت مركز إقليم متمتع بالحكم الذاتي الداخلي تابع للجمهورية . وهذا المركز الخاص ، الذي منح للجزيرة بموجب قانون اعتمده البرلمان الفرنسي ، لا يحول دون حدوث تطورات لاحقة .

"وقد أتاح جو الثقة الذي قام بين جزر القمر وفرنسا إجراء حوار بين الحكومتين . وانطلاقا من هذه الروح ، أعلن رئيس الجمهورية ، متحدشا باسم فرنسا ، أن فرنسا على استعداد للبحث عن شروط لإيجاد حل لمشكلة مايوت ، وفقا لمقتضيات قانونها الوطني ومقتضيات القانون الدولي .

"ولا تزال فرنسا على استعداد للإسهام في إيجاد حل عادل ودايم ، وفقا لدستورها ومع احترام رغبات السكان المعنيين . وبناء على ذلك ، يجري حوار بناء ومستمر ، على أرفع مستوى ، مع جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، كما تجلى ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس جوهري إلى فرنسا في أيار/مايو ١٩٩١ .

ثالشا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة
لجزر القمر لدى الأمم المتحدة

٦ - في رسالة مؤرخة في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وموجهة إلى الأمين العام ، قدمت البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة المعلومات التالية بشأن المسألة :

"نال أرخبيل جزر القمر استقلاله في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥ . وكان الأرخبيل سابقا مستعمرة فرنسية تتألف من أربع جزر (أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي) .

"وكان هذا الاستقلال إيذانا بميلاد جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة بموجب القرار ٣٣٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . وجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية معترف بها من المجتمع الدولي ككل بوصفها دولة مستقلة تتألف من الجزر الأربع المذكورة أعلاه ، وذلك وفقا للمبدأ القاضي بحرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار .

"وعلى الرغم من هذا القرار وجميع القرارات التي اتخذت بهذا المعنى من جانب المجتمع الدولي ككل بشأن هذه المسألة ، فإن الدولة المستعمرة سابقا لا تزال تحتفظ بإدارتها في جزيرة مايوت القمرية .

"ولم يتم التوصل حتى الآن إلى حل لهذه المسألة ، على الرغم من أن الجمعية العامة لمنظمتنا على وشك أن تناقشها للسنة السادسة عشرة على التوالي .

"وقد دأبت حكومة جزر القمر ، في سعيها إلى إيجاد تسوية لهذه المشكلة ، على تفضيل الحوار والاتفاق ، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتوصيات المنظمات الدولية ، التي تدعو الطرفين المعنيين إلى الدخول في محادثات بغية التوصل بسرعة إلى حل مرضي .

"وأدت الأحداث المحزنة التي وقعت في جزر القمر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة حضره ممثلون لمختلف الاتجاهات السياسية في البلد حيث أكدوا مجددا ، بالإجماع ، أن مايوت تابعة لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، وطالبوا بإعادة إدماجها في الكيان الوطني .

"وبعد انتخاب الرئيس سعيد محمد جوهر ، وعقب اجتماعه في باريس وفسى موروني مع رئيس الجمهورية الفرنسية ، أكد الرئيس مجددا عزمه على حل هذه المشكلة المحزنة . وتحقيقا لهذه الغاية ، أعلن نهجه الجديد القائم على إجراء مناقشة ثلاثية تضم السلطات الفرنسية وسلطات جزر القمر علاوة على سكان مايوت .

"وسلمّ الرئيس ميتران ، في رده على رئيس جزر القمر في هذا الصدد ، بمناسبة زيارته الرسمية إلى موروني ، في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، بأنه يجب اتباع نهج محدد وعملي من أجل النجاح في تجاوز هذا الخلاف المؤسف .

"وعلى هامش مؤتمر قمة رؤساء الدول الاعضاء في لجنة المحيط الهندي ، انتهز رئيس دولة جزر القمر بعد ذلك مناسبة وجود رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك ، لإشارة المسألة من جديد .

"إن هذه الرغبة في الحوار التي أبدتها الجانبان الفرنسي والقمري على السواء يجب أن تلقى التأييد من جانب المجتمع الدولي بوجه عام ، ومن جانب منظمتنا بوجه خاص ، كيما يمكن أخيرا تنفيذ القرارات العديدة التي اعتمدت بشأن هذه المشكلة وإيجاد حل عادل ودائم لها .

"ناقشت الدورة العادية السابعة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية التي انعقدت في أبوجا ، نيجيريا ، هذه المشكلة مرة أخرى ، كما هو الحال في كل دورة من دوراتها واعتمدت قرارا ، يؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت .

"وعلى الرغم من التضامن والتأييد اللذين لقيتهما هذه المسألة من جانب الهيئات الدولية لم يحرز تقريبا أي تقدم عملي .

"ولهذا السبب ، فإن حكومة جزر القمر تود من جديد أن تطلب إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة ويواصل القيام بدور الوساطة بغية الجمع بين الطرفين سعيا إلى التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة تنطوي على احترام السلامة الإقليمية لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية وسيادتها" .

رابعا - المعلومات المقدمة من منظمة

الوحدة الافريقية

٧ - في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ موجهة إلى الامانة العامة للأمم المتحدة ، قدمت الامانة التنفيذية لمنظمة الوحدة الافريقية نص قرار اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية السابعة والعشرين المعقودة في أبوجا ، نيجيريا ، في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وتنص بعض فقرات منطوقه على ما يلي :

"إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ،

...

٣ - يؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية
على جزيرة مايوت القمرية ؛

٣ - يؤكد من جديد تضامنه مع شعب جزر القمر في تسميمه على
امت اداة الوحدة السياسية لبلده والذود عن سيادته وصلاحته الإقليمية ؛

٤ - ينأهد الحكومة الفرنسية طلبية المطالب المشروعة لحكومة جزر القمر على النحو المبين في قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ؛

٥ - يدعو الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الى بذل قصارى جهودها ، على الصعيد الفردي والجماعي ، من أجل إعلام وتوعية الرأي العام الفرنسي والدولي بمسألة جزيرة مايوت القمرية وحمل الحكومة الفرنسية على إنهاء احتلال جزيرة مايوت ؛

٦ - يوجه نداء الى جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأن تدين وترفض رفضا قاطعا أي شكل من أشكال المحادثات يمكن أن تنظمه فرنسا بشأن جزيرة مايوت القمرية حول المركز الدولي القانوني للجزيرة ، إذ أن الاستفتاء على تقرير المصير الذي أجري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لا يزال يشكل الاستشارة الوحيدة الصحيحة التي تنطبق على الأرخبيل ؛

٧ - يوجه أيضا نداء الى جميع الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأن تدين أية مبادرة يمكن أن تتخذها فرنسا من أجل اشراك جزيرة مايوت القمرية في لقاءات بصفة مستقلة عن جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ؛

٨ - تفوض اللجنة السباعية المختصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية ، التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية أن تستأنفا الحوار مع السلطات الفرنسية لبذل المزيد من الجهود الرامية الى إعادة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية في أقرب وقت ممكن ؛

٩ - يطلب مواصلة ادراج مسألة جزيرة مايوت القمرية في جدول أعمال جميع اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية

الى أن تعاد جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الإسلامية
الاتحادية .

"...

خامسا - خاتمة

٨ - ظل الأمين العام على اتصال وثيق بجميع الأطراف ، وأبلغهم باستعداداه لبذل
مساعدته الحميدة في البحث عن حل سلمي للمشكلة .
